مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التجارة الخارجية العربية ومشكلة تركز الصادرات والواردات
اسم الكاتب: د. محمد علي صقر، د. أحمد صقر أحمد، باسم غدير غدير.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4089
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

التجارة الخارجية العربية ومشكلة تركز الصادرات والواردات

الدكتور محمد على صقر*
الدكتور أحمد صقر أحمد**
باسم غدير غدير***

(تاريخ الإيداع 12 / 8 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/12/11)

□ الملخّص □

تعتبر مشكلة تصريف الإنتاج في أي بلد من البلدان من المشاكل الأساسية التي يدرسها الاقتصاديون، وبناءً عليه فإن التجارة الخارجية لأي من البلدان تشكل – وخصوصاً في عالمنا المعاصر – ميزان الحرارة الذي يقيس قوة هذا الاقتصاد أو ذاك، وإمكانية التحكم بالتجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً يعتبر عاملاً مهماً في إنجاح البرامج التنموية بما يضمن توفير القطع الأجنبي الذي يمكن أن يحققه الميزان التجاري بصادراته وارداته.

ولعل مشكلة نوعية ما يمكن تصديره أو ما يمكن استيراده من جانب تحقيق القيم المضافة يعد أساساً جوهرياً في نجاح سياسة التجارة الخارجية لبلد من البلدان ويمكّننا من التعرف على قوة تلك البلدان أو ضعفها الاقتصادي، من هنا كان لابد من دراسة أهم بنود الصادرات في الموازين العربية ومنها سورية والتي يشكل النفط فيها نسبة عالية يجب الانتباه إليها والى نتائج الاعتماد عليها بشكل كبير مع مرور الزمن.

كلمات مفتاحية:

- التجارة الخارجية.
- الواردات والصادرات.
- الميزان التجاري.

* أستاذ مساعد في جامعة تشرين– كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط– اللاذقية – سورية.
** أستاذ في جامعة تشرين– كلية الهندسة المعلوماتية– قسم النظم والشبكات الحاسوبية– اللاذقية– سورية.
*** طالب دكتوراه في جامعة تشرين– كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

Arab External Trade and the Problem of Concentration of Imports and Exports

Dr. Mohamad Ali Saker*
Dr. Ahmad Saker Ahmad**
Basem gadeer gadeer***

(Received 12 / 8 / 2007. Accepted 11/12/2007)

□ ABSTRACT □

Selling production in any country is one of the basic problems that the economists study. The external trade in any country – especially in our contemporary world – is the measure that identifies the strength of a certain economy. The possibility to control external trade (export and import) is an important criterion in the success of development programs which guarantee the availability of foreign exchange, which the trade balance can achieve by exports and imports.

The quality of what can be exported or what might be imported to achieve the added value is a basic thing to the success of the external trade for any country, and enables us to identify the economic strength or weakness of this country.

Key words:

- External trade.
- Imports and exports
- Balance of trade

* **Associate Professor, Department of Economic Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Professor, Department of Systems and Computer Networks, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Economic Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعاني البلدان العربية من مشاكل اقتصادية عديدة تظهر من خلال معدلات الفقر المنتشرة ووجود فروقات كبيرة في الدخل سواء في البلد الواحد منها أو فيما بينها، حيث يعزو الكثير من الباحثين هذا الأمر إلى اختلاف البنية الاقتصادية الهيكلية فيما بين البلدان العربية والذي مرده كما يرى العديد من المهتمين إلى وجود الثروات كالنفط في بعض البلدان العربية وعدم وجودها في البلدان العربية الأخرى وندرتها بشكل عام على المستوى العالمي، ولأن هذه الثروات تشكل مصادر هامة جداً للطاقة المستخدمة في عالم اليوم فإن الحاجة إليها تتعدى حدود البلدان المنتجة وخاصة في ضوء وجود فائض كبير منها في الوقت الحاضر، كل ما سبق يقود العديد من البلدان العربية إلى اعتمادها على قطاع التجارة الخارجية كمحور أساسي للنمو الاقتصادي فيها، لكن اعتماد هذا القطاع في هيكليته على منتجات قليلة مرهونة بكميات محدودة معرضة للنضوب مستقبلا كالنفط، يضع البلدان العربية أمام العديد من الإشكاليات وخصوصا إذا تم اعتماد الاستيراد كجزء محوري لتغطية الحاجات الأساسية فيها وذلك كنتيجة طبيعية لإهمال القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى داخل تلك البلدان.

مشكلة البحث:

بناء على ما سبق ذكره في المقدمة فإن مشكلة فائض الإنتاج وكيفية تصريفه وهيكلته في قطاع التجارة الخارجية لبلد من البلدان يعتبر من أهم الأمور التي يجب التركيز عليها وخصوصا فيما يتعلق بالمواد الأولية، فعندما يكون جوهر صادرات بلد ما هو المادة الأولية بأنواعها المختلفة كالنفط والغاز والثروات المعدنية..الخ بدون أن يضاف إلى تلك المواد أي من القيم المضافة سواء بالتصنيع أو التحسين فإن هذا يعتبر مؤشراً على إشكاليات اقتصادية متعددة وخصوصاً عندما تكون تلك المواد الأولية محدودة ولها عمرها الزمني من وجهة نظر استنزافها. من هنا كانت ضرورة البحث دائماً عن خلق القيم المضافة من جوانب اقتصادية أخرى تضمن الاستمرارية والنجاح وتحمي البلدان من خطر استنزاف مواردها الأولية، طبعاً لا يمكن تجاهل العوامل المؤثرة في مثل هذه المواضيع كالعوامل السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية سواء للبلدان المنتجة أو للبلدان ذات التحكم والسيطرة والنفوذ في الاقتصاديات العالمية، وباعتبار العديد من البلدان العربية منتجة لتلك المواد الأولية فإن الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع تزداد يوماً بعد يوم لما لها من أهمية كبرى على وضع الدولة ومركزها الاقتصادي والسياسي.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يدرس مشكلة حقيقة في الوطن العربي وهي اعتماد معظم صادرات بلداننا العربية ومنها سورية على المواد الأولية وخصوصا النفط، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى انخفاض المخزون الاحتياطي من النفط العربي مع مرور الزمن، مع العلم بأن النفط العربي في العديد من البلدان العربية يعتبر حاليا المصدر شبه الوحيد للثروة.

بناء على ما سبق فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة واقع التجارة الخارجية العربية وخصوصاً سورية مع التركيز على تبيان هيكل الصادرات وتركزها في العديد من البلدان العربية، وتبيان الموقع الاقتصادي لها من خلال جملة من المؤشرات الدولية المتعارف عليها.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف وتحليل التجارة الخارجية وواقعها في الوطن العربي، بالإضافة لذلك اعتمدنا المنهج الإحصائي في دراسة العلاقات والاختبارات المناسبة.

فروض البحث:

الفرضية الأولى: تحتل اقتصاديات بعض البلدان العربية مراتب متقدمة في المؤشرات الدولية يعود سبب ذلك لاعتماد صادراتها على المواد الخام.

الفرضية الثانية: هناك تركز كبير في الصادرات العربية يعود لاعتماد تلك البلدان على تصدير المواد الخام كالنفط العربي.

الفرضية الثالثة: تعتبر المستوردات العربية في معظمها مستوردات استهلاكية لا تشارك في العملية الإنتاجية.

واقع الاقتصاديات العربية:

إن اعتماد الصادرات العربية على تصدير النفط والمواد الأولوية يؤدي إلى تأرجح مستمر في الموازين التجارية العربية، لما لهذه الصادرات من أهمية عالمية وحساسية تتبع من تداخل السياسات الاقتصادية بالسياسية العالمية.

كما أن للاتفاقيات الدولية أثرها المباشر على الميزان التجاري لمثل هكذا صادرات بما تمليه من التزامات يجب أن توقع عليها الأطراف المختلفة، الأمر الذي يجعل التجارة الخارجية العربية جزءاً من منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية بكل أبعادها واشكالياتها وخصوصا لما للدول العربية من ثقل نوعي في إنتاج النفط على مستوى العالم.

وقبل البدء بدراسة واقع التجارة الخارجية العربية لابد من دراسة موقع الاقتصاديات العربية على الخارطة الدولية وفيما بينها، وذلك من خلال بعض مؤشرات التنافسية العربية لعام 2007، ولكن وقبل عرض هذه المؤشرات لابد لنا من إلقاء الضوء وباختصار على مفهوم وأهمية التنافسية وذلك لارتباطها بمفهوم التجارة الخارجية للبلدان في الاقتصادات الحديثة.

مفهوم التنافسية:

تُعرّف تنافسية دولة ما، بأنها قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد.**[1]**

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.**[1]**

إن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون أساسي من صادراتها، هي الدول صاحبة أدنى معدل معيشة للفرد، ذلك أن من شأن الاعتماد على مثل هذا النوع من الإنتاج الاعتماد على الأجور المتدنية لتدني المستوى المطلوب للعاملين فيه. كما أن مثل هذه الدول والتي تعتقد بأنها تسير في الطريق إلى الرخاء هي في الحقيقة تدخل في حلقة مفرغة، بسبب ضغطها الدائم والمستمر على الأجور بهدف تخفيض كلفة الإنتاج

ومواكبة التذبذبات في الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية، وبالتالي الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعاً لذلك، وهكذا تستمر الدولة في الدوران في حلقة مفرغة.

وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية وبهامش ربح مرتفع، يكون دخل أفرادها مرتفعاً كنتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعات وإنتاجيتهم، وبالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في نهاية الأمر إلى الرخاء والازدهار، حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها.

أهمية التنافسية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية. إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، للبلدان النامية كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.**[1]**

ومن المعلوم أنه وفي الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه و كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.**[1]**

ويعكس "تقرير التنافسية العربية 2007" تطوراً في منهجية تقييم تنافسية الاقتصادات التي تعتمد على مؤشر التنافسية العالمية. ويوفر هذا المؤشر، الذي طوره البروفيسور زيفير سالا–أي مارتن من جامعة كولومبيا لصالح المنتدى الاقتصادي العالمي، أداة ممتازة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية.**[2]**

وتمت عملية التصنيف بناء على مجموعة من البيانات الرسمية التي تصدرها الحكومات ونتائج استطلاع آراء المديرين التنفيذيين، الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع العديد من مراكز الأبحاث والمؤسسات الاقتصادية الرائدة في البلدان التي شملها التقرير، وأخرى في أنحاء مختلفة من العالم. وتم استطلاع رأي أكثر من 11 ألف شخصية قيادية ورجل أعمال في 128 دولة في أنحاء مختلفة من العالم، حول مجموعة واسعة من الجوانب التي تؤثر في المناخ الاستثماري وتلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي المستدام. ويجرى المنتدى دراسة سنوية لنقاط القوة والضعف لعدد كبير من الدول، مما يتيح تحديد القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى الإصلاح وتطوير استراتيجياتها.

ويتضمن التقرير الجديد عدداً من الدراسات الخارجية حول قضايا مهمة تتعلق بالتنافسية العالمية، إلى جانب الأفكار والرؤى المنبثقة عن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في ما يخص النمو والتطور. ويشتمل التقرير على معلومات مفصلة عن الدول العربية الـ 13 التي غطتها الدراسة، ويوفر ملخصاً شاملاً لمرتبة كل منها على مؤشر التصنيفات، إضافة إلى معلومات حول المزايا التي تعزز القدرة التنافسية والعوائق التي تقوض هذه القدرة في كل دولة. ويتضمن التقرير أيضاً قسماً خاصاً بجداول البيانات مع تصنيفات إقليمية تغطي 90 مؤشراً.**[2]**

نورد في الجدول رقم(1) أهم المؤشرات التي وردت في تقرير التنافسية العربية لعام 2007 والتي تبين الحالة الراهنة للبلدان العربية. **[3]**

الجدول رقم(1) مؤشرات أساسية في (تقرير التنافسية العربية2007)

البلد	إجمالي عدد السكان بالملايين2006	إجمالي الناتج المحلي بالبلايين2006	حصة من الإجمالي العالمي(نسبة مئوية)2006	إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)للفرد2006	رصيد الحساب الحالي(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)2006	المرتبة في مؤشر التنمية البشرية(من أصل 177 اقتصاداً)2004
الأردن	5.80	14	0.05	5.197	-20.7	86
الإمارات	4.70	177	0.21	27.61	21	49
البحرين	0.74	16	0.03	22.706	20.6	39
الجزائر	33.40	124	0.39	7.612	24.8	102
الكويت	2.80	93	0.08	16.593	52.5	33
المغرب	31.90	57	0.23	4.819	0.5	123
تونس	10.20	30	0.14	8.809	-1.6	87
سوريا	19.50	29	0.12	3.976	-1.8	107
عُمان	2.60	38	0.07	17.906	19.4	56
قطر	0.84	45	0.04	32.596	49.1	46
ليبيا	6.00	49	0.11	12.146	47.9	غير متوفر
مصر	75.40	103	0.5	4.535	2	111
موريتانيا	3.20	3	0.01	3.206	-6.9	153

المصدر إعداد الباحث من مصادر مختلفة:

- المنتدى الاقتصادي العالمي،2007، </http://www.weforum.org/en/events/ ArabWorldCompetitivenessRoundtable/index.htm >

- الاتحاد البرلماني العربي، 2007، </http://www.arab-ipu.org>

- تقرير التنافسية العربية، المنتدى الاقتصادي العالمي، الحفاظ على زخم النمو، الملخص التنفيذي وبيانات الدول، جنيف، سويسرا، 2007.

نلاحظ من الجدول السابق أن الكويت تحتل المرتبة 33 من أصل(177) بلدا في العالم في مؤشر التنمية البشرية وهي الأولى من بين البلدان العربية، ومن ثم البحرين(39) ثم قطر(46) وربما يعود ذلك إلى انخفاض عدد السكان قياسا بالبلدان العربية الأخرى، ويأتي ترتيب سورية(107) وهي مرتبة متدنية من بين (177) بلدا مع الانتباه إلى أن إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد عام 2006 في سورية بلغ (3.976) إذ يعتبر الأقل من بين جميع البلدان العربية الأخرى بعد موريتانيا(3.206).**[4]**

ونعرض في الجدول رقم(2) مؤشر التنافسية العالمية لعام 2007 لمجموعة من البلدان العربية:

الجدول رقم(2) مؤشر التنافسية العالمية2007 (المرتبة من أصل 128 دولة) (العلامة من 1 إلى 7)

البلد	المرتبة الإجمالية	العلامة الإجمالية	مرتبة الاقتصاد الكلي	علامة الاقتصاد الكلي	مرتبة البنية التحتية	علامة البنية التحتية	مرتبة مستوى الاستعداد التكنولوجي	علامة مستوى الاستعداد التكنولوجي	مرتبة الابتكار	علامة الابتكار
الأردن	54	4.3	106	3.8	53	3.9	69	3.3	64	3.3
الإمارات	32	4.7	5	5.9	25	5	27	4.5	40	3.5
البحرين	50	4.3	13	5.5	40	4.3	43	4	104	2.7
الجزائر	76	4	2	6.2	80	2.9	93	2.7	77	3.1
الكويت	45	4.4	3	6.1	46	4.1	45	3.7	82	3
المغرب	72	4	81	4.2	61	3.6	70	3.3	61	3.3
تونس	29	4.7	39	4.9	37	4.4	47	3.7	27	4
سوريا	84	3.8	61	4.5	78	3.1	109	2.6	99	2.7
عُمان	40	4.5	6	5.9	43	4.2	61	3.4	66	3.2
قطر	39	4.6	4	6	41	4.3	34	4.2	41	3.5
ليبيا	73	4	1	6.9	100	2.5	115	2.5	98	2.8
مصر	65	4.1	111	3.7	56	3.7	80	3	83	3
موريتانيا	118	3.2	123	2.8	114	2.1	85	2.9	111	2.6

المصدر إعداد الباحث من مصادر مختلفة:

- المنتدى الاقتصادي العالمي،2007، <http://www.weforum.org/en/events/ ArabWorldCompetitivenessRoundtable/index.htm>

- الاتحاد البرلماني العربي، 2007، <http://www.arab-ipu.org/>

- تقرير التنافسية العربية، المنتدى الاقتصادي العالمي، الحفاظ على زخم النمو، الملخص التنفيذي وبيانات الدول، جنيف، سويسرا، 2007.

نلاحظ من الجدول السابق بأن ليبيا تحظى بأعلى علامة للاقتصاد الكلي (6.9 من7) من بين مجموعة الدول العربية، ثم الجزائر فالكويت فقطر، بينما تحظى سورية بالعلامة(4.5) ويأتي بعدها المغرب بعلامة (4.2) ثم الأردن بعلامة (3.8) ومصر بعلامة (3.7) فموريتانيا بعلامة(2.8).

ونلاحظ أن الإمارات تحظى بأعلى علامة للبنية التحتية(5) ثم تونس فالبحرين وقطر ثم عمان والكويت ثم الأردن والمغرب فمصر ثم سورية(3.1) فالجزائر ثم ليبيا وموريتانيا.

أما علامة مستوى الاستعداد التكنولوجي فإن الإمارات تحظى بالعلامة الأعلى(4.5) ثم قطر(4.2) والبحرين(4)، بينما تحظى سورية بأقل علامة(2.6) بعد ليبيا(2.5).

ونلاحظ أيضا أن أعلى علامة ابتكار هي من نصيب تونس(4) ثم الإمارات وقطر(3.5) وتحظى سورية بالعلامة(2.7) فقط وأقل علامة هي من نصيب موريتانيا(2.6).**[4]**

سنقوم بدراسة علاقة علامة البنية التحتية بعلامة مستوى الاستعداد التكنولوجي من خلال معامل ارتباط بيرسون وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS:

الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين علامة البنية التحتية وعلامة مستوى الاستعداد التكنولوجي

		علامة البنية التحتية	علامة مستوى الاستعداد التكنولوجي
علامة البنية التحتية	Pearson Correlation	1.000	.875**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	13	13
علامة مستوى الاستعداد التكنولوجي	Pearson Correlation	.875**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	13	13

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وعند دراسة معامل الارتباط بين علامة البنية التحتية وعلامة مستوى الاستعداد التكنولوجي كانت قيمته(+0.875) تدل على علاقة ارتباط متينة وطردية بين البنية التحتية ومستوى الاستعداد التكنولوجي للبلدان العربية، أي أنه كلما كانت البنية التحتية أفضل كان مستوى الاستعداد التكنولوجي أفضل، إن قيمة احتمال الدلالة(0.000) أصغر من احتمال الدلالة(0.01) لذلك قبلنا قيمة معامل الارتباط واعتبرناها ذات دلالة معنوية.

إن توفر البنية التحتية وخصوصا التقنية منها كشبكات الاتصال المختلفة لبلد من البلدان يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس مستوى الاستعداد التكنولوجي لها، فمن الملاحظ أن البلدان التي تزدهر فيها التجارة الالكترونية مثلا تتمتع بشبكة اتصال متطورة، ومن جهة أخرى فإن عدم توفر هذه الشبكات يعد من أهم عوائق تطور التجارة الالكترونية في معظم البلدان.

واقع التجارة الخارجية العربية:

لدراسة واقع التجارة الخارجية العربية لا بد لنا من دراسة كل من الصادرات والواردات العربية وموقعهما على المستوى العالمي. يبين الجدول رقم(4) قيمة الصادرات والواردات العربية بمليارات الدولارات الأمريكية وكذلك ترتيبهما عالميا من أصل 226 بلدا:

الجدول رقم(4) يبين صادرات وواردات الدول العربية حتى 11-1-2007

البلد	الترتيب عالميا حسب الصادرات(من أصل 226 دولة)	الصادرات(مليار دولار أمريكي)	الترتيب عالميا حسب الواردات(من أصل227 دولة)	الواردات(مليار دولار أمريكي)
الأردن	97	4.798	79	10.420
الإمارات	25	137.100	31	88.890
البحرين	72	12.620	88	9.036
الجزائر	45	55.600	54	27.600
السودان	86	7.505	90	8.693
(الضفة)	171	0.313	133	2.370
العراق	59	32.190	66	20.760
السعودية	20	204.500	38	64.160
الكويت	44	56.060	67	19.120
المغرب	76	11.720	64	21.220

الشكل رقم(2)

اليمن	82	8.214	100	5.042
تونس	77	11.610	71	13.890
سوريا	89	6.923	93	6.634
عُمان	61	24.730	81	10.290
(غزة)	172	0.301	132	2.440
قطر	57	33.250	73	12.360
لبنان	126	1.881	87	9.340
ليبيا	54	37.020	70	14.470
مصر	63	24.220	49	35.860

المصدر إعداد الباحث من مصادر مختلفة:

- المنتدى الاقتصادي العالمي،2007، <http://www.weforum.org/en/events/ ArabWorldCompetitivenessRoundtable/index.htm>

- الاتحاد البرلماني العربي، 2007، <http://www.arab-ipu.org>

- تقرير التنافسية العربية، المنتدى الاقتصادي العالمي، الحفاظ على زخم النمو، الملخص التنفيذي وبيانات الدول، جنيف، سويسرا، 2007.

نلاحظ من الجدول السابق أن السعودية تحتل المرتبة (20) بقيمة صادرات(204.500)مليار دولا ر وكذلك الإمارات تحتل مرتبة متقدمة(25)بقيمة صادرات(137.100)مليار دولار من بين 226 دولة على مستوى العالم من حيث قيمة الصادرات ثم الكويت المرتبة(44) فالجزائر وتأتي سورية بالمرتبة(89) وهي المرتبة الأقل بعد الأردن(97) من حيث قيمة الصادرات من بين مجموع الدول العربية عالميا.**[5] , [6]**

وكذلك فإن الإمارات تحتل المرتبة(31) من حيث قيمة المستوردات وسورية المرتبة(93) من بين 227 دولة على مستوى العالم. **[7]**

لكن التساؤل المطروح هنا ما هو مؤشر تركز كل من الصادرات والواردات لهذه الدول أي بمعنى آخر ما هو هيكل الصادرات والواردات العربية الإجمالية، الجدول التالي يوضح هذا الهيكل:**[6],[7]**

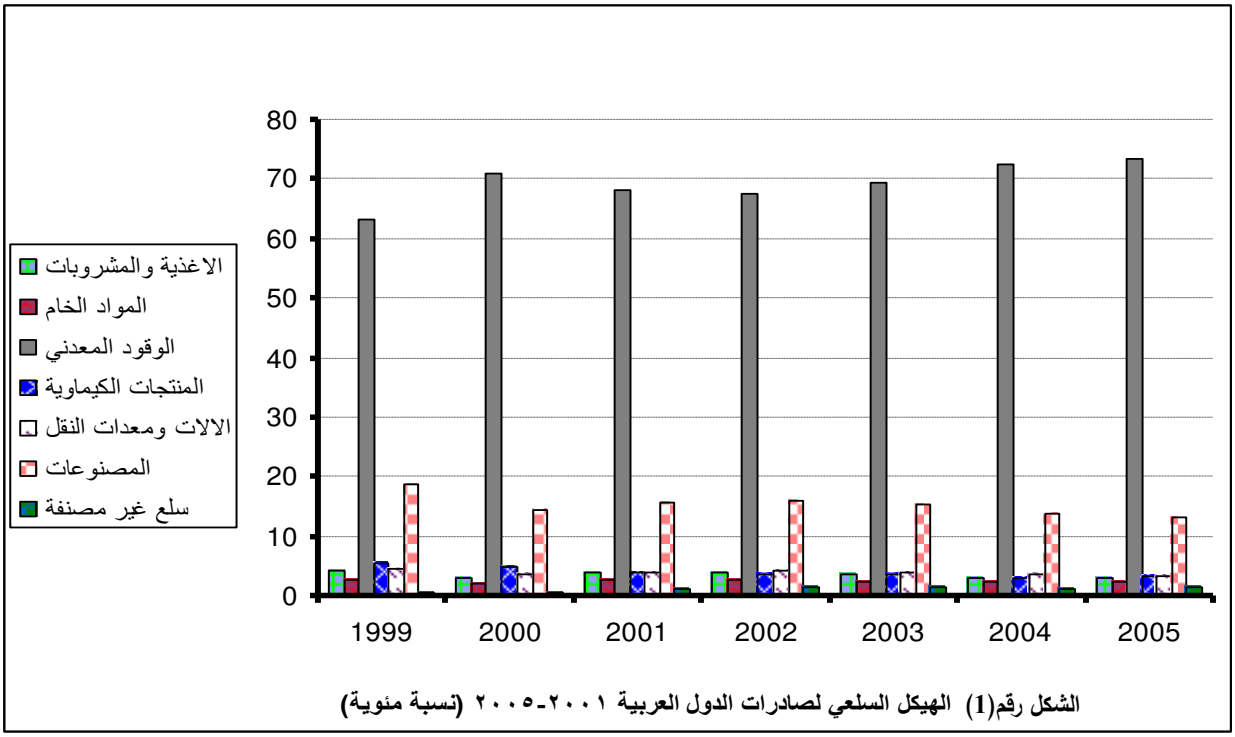
الجدول رقم(5) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2001-2005 (نسبة مئوية)

	الصادرات العربية							الواردات العربية						
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أغذية ومشروبات	4.3	3	3.9	4.1	3.6	3.2	3	14.6	14.2	16	16.1	14.5	12.8	14
المواد الخام	2.8	2.3	2.8	2.8	2.5	2.6	2.4	5.5	5.4	5.1	5.1	5.2	6	4.9
الوقود المعدني	63.3	71	68.3	67.5	69.6	72.6	73.4	4.9	6	4.7	4.2	4.6	5.1	5.8
المنتجات الكيماوية	5.5	5	4	3.8	3.6	3	3.3	8.4	8.2	9.1	9	9.2	8.9	8.4
آلات ومعدات النقل	4.7	3.8	3.9	4.2	4	3.6	3.4	34.7	34.7	36.6	36.9	37.3	36.4	37.7
المصنوعات	18.9	14.5	15.9	16.1	15.3	13.9	13.2	28.6	28.3	26.1	26	26.5	28.1	26.3
سلع غير مصنفة	0.5	0.5	1.3	1.5	1.5	1.2	1.4	3.4	3.3	2.4	2.8	2.7	2.8	2.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2001-2006

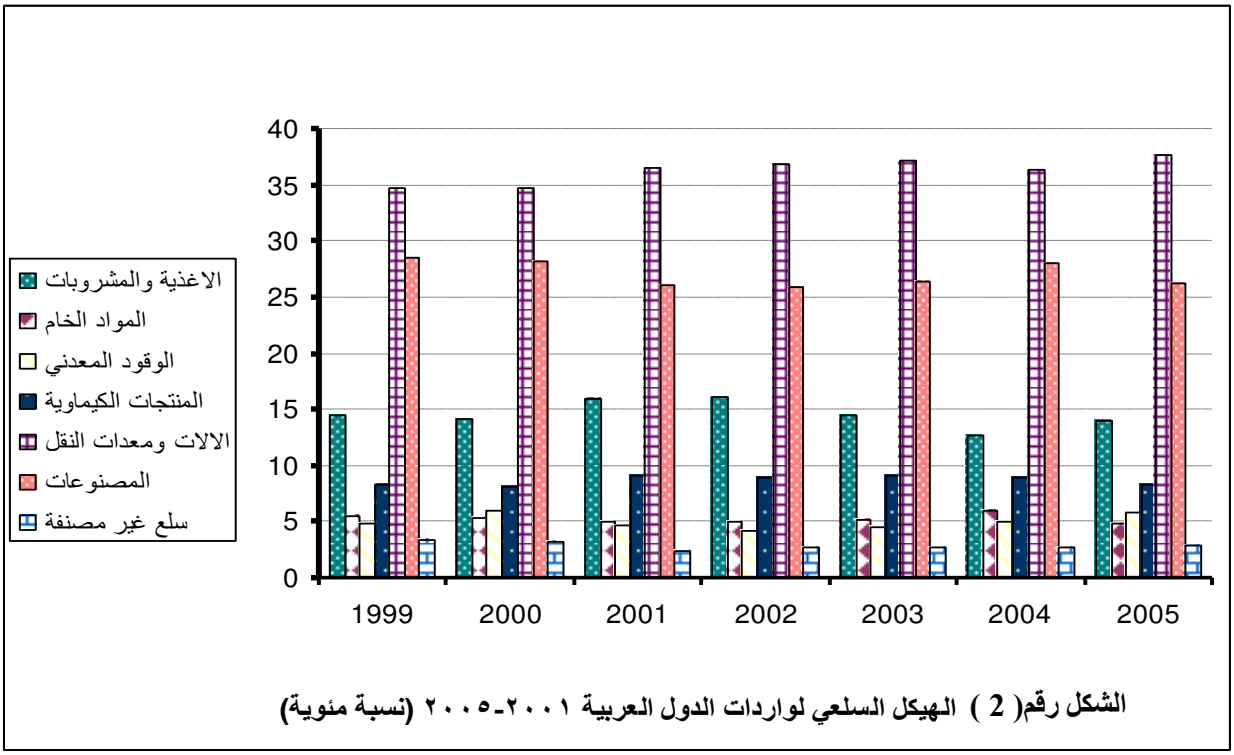
يلاحظ أولاً من الجدول رقم(5) الذي يبين هيكل الصادرات والواردات العربية الإجمالية بأن معظم الصادرات العربية تتركز في الوقود المعدني حيث تظهر النسبة المئوية للوقود المعدني مرتفعة خلال أعوام الدراسة أما الواردات فالنسبة المئوية الأكبر للآلات ومعدات النقل وثم المصنوعات فالأغذية والمشروبات.

ويوضح الشكل رقم(1) الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية كنسبة مئوية مابين عامي 2001-2005



الشكل رقم(1) الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

كما يوضح الشكل رقم(2) الهيكل السلعي لواردات الدول العربية كنسبة مئوية مابين عامي 2001-2005



الشكل رقم(2) الهيكل السلعي لواردات الدول العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

دراسة نسبة تركز الصادرات العربية:

تحسب نسب تركز الصادرات من خلال عدة مؤشرات أهمها مؤشر هيرشمان (H) Hirschman Index والذي يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد ما على عدد محدود من السلع حيث يعطى بالقانون.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 ←1 كلما اقتربت قيمته من 1 دلَّ على تركيز كبير للصادرات وكلما اقتربت من الصفر دلّ على تنوع كبير في الصادرات وتعبر كل من متغيرات المؤشر على ما يلي:

I= إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

X= إجمالي الصادرات.

xi= قيمة الصادرات من السلعة i. حيث (i = 1,2,3,…..,I)

$(0 \le H \le 1)$: H=1 تركز كبير للصادرات، H=0 تنوع كبير للصادرات.**[10]**

لحساب مؤشر هيرشمان ندرج الجدول رقم(6) الذي يبين الهيكل السلعي للتجارة (الصادرات السلعية) لبعض الدول العربية بملايين الدولارات الأمريكية، وقد اعتمدنا الصادرات السلعية لعام 2004 لتوفر بياناتها لدينا وعدم مقدرتنا الحصول على بيانات لسنوات أخرى تخدم حسابنا لمؤشر هيرشمان لأن حساب هذا المؤشر كما سبق وبيّنا يحتاج إلى معرفة مجموعة مفردات تشكل بمجملها المؤشر، لذلك فإنه عند حصولنا على احد مفرداته لسنة من السنوات في بلد معين لم نستطع الحصول على مفردات المؤشر الأخرى، من هنا جاء اعتمادنا على حساب مؤشر هيرشمان لعام 2004 وذلك لتوفر كل مفردات المؤشر المطلوبة للحساب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حسابه لعام 2004 يعد حديثا نسبيا مع وجود أرقام قديمة محسوبة لمؤشر هيرشمان تعود لمرحلتين زمنيتين متباعدتين هما(1980 و 1999) الأمر الذي يمكننا من إجراء المقارنات المطلوبة والتي تتعلق بهذا البحث.

الجدول رقم (6) الهيكل السلعي للتجارة (الصادرات السلعية لعام 2004) لبعض الدول العربية بملايين الدولارات الأمريكية

	مصر	الإمارات	الأردن	سورية	السعودية	قطر	الكويت	ليبيا	المغرب	عمان	البحرين	تونس
أغية ومشروبات	1133.36	4504.15	1160.27	873.22	938.85	12.27	95.22	3.23	1759.49	460.23	41.64	504.33
حبوب	...	...	397.15	8148.00	93.92	2.60	15.55	...	24.93	20.20	22.57	24.45
م. خام	1188.64	2361.19	368.93	339.71	266.62	22.45	73.61	4.40	923.30	118.64	227.66	768.18
م. خام زراعية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تعدين ومحاجر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ألمنيوم	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فوسفات	...	...	...	...	...	...	...	...	527.03	...	...	-188.96
حديد خام	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
وقود معدني	5288.53	37779.09	1574.26	3089.95	114074.50	15686.73	26905.92	20035.78	437.63	10879.96	5756.92	960.83
بترول خام	...	30549.18	1082.43	2593.41	92270.38	13431.00	...	20035.78	...	10573.90		753.29
مواد كيماوية	645.17	741.54	803.99	54.65	4985.85	1716.70	1039.61	674.21	1240.28	150.72	228.51	942.90
آلات ومعدات نقل	163.44	6169.80	1851.91	56.69	588.75	46.18	294.14	8.85	1384.59	1119.42	48.00	1810.32

مصنوعات	3111.42	29880.28	2171.13	719.96	2767.35	416.49	320.60	73.03	3977.38	514.47	1317.13	5037.63
سلع غير مصنفة	738.54	1314.12	246.41	0.12	2544.08	0.00	0.00	...	16.36	101.17	0.12	7.35
مجموع	12269.10	113299.35	9656.48	15875.71	218530.30	31334.42	28744.65	40835.30	10290.99	23938.70	7642.57	10620.32

المصدر: تجميع الباحث مؤشرات منشورة من صندوق النقد العربي

<http://www.amf.org.ae/vArabic/showPage.asp?objectID={F0A9FC41-8321-4D03-9B04-354C820591F4>

باستخدام برنامج EXCEL قمنا بتصميم ماكرو خاص لحساب مؤشر هيرشمان للعام 2004، واعتمدنا على مصادر أخرى لقيمة مؤشر هيرشمان للأعوام 1980 و1999 فكان لدينا الجدول التالي:**[11]**

الجدول رقم (7) مؤشر هيرشمان للأعوام 1980-2004

الدولة	1980	1999	2004	التغير النسبي بين عامي 2004-1980
مصر	0.57	0.26	0.36	-36.84
الإمارات	0.87		0.34	-60.92
الأردن	0.35	0.19	0.18	-48.57
سورية	0.63	0.62	0.43	-31.75
السعودية	0.94	0.65	0.56	-40.43
قطر	0.93		0.54	-41.94
الكويت	0.73	0.51	0.91	24.66
ليبيا	0.96		0.59	-38.54
المغرب	0.31	0.17	0.29	-6.45
عمان	0.92	0.72	0.51	-44.57
البحرين	0.79		0.7	-11.39
تونس	0.48	0.2	0.37	-22.92

المصدر:- خضر، حسان. *مؤشر هيرشمان لعامي 1980,1999*.المعهد العربي للتخطيط، شباط 2005، 2007.2.17، <http://www.arab-api.org/cousse 18/c18-13.htm>

- مؤشرات عام 2004 محسوبة من قبل الباحث.

وإذا ما تم الانتباه إلى مؤشر هيرشمان من الجدول رقم(7) يلاحظ أن نسبة تركز التجارة الخارجية على الصادرات من نوع محدد يظهر جلياً في عام 1980 للدول التالية بالترتيب (ليبيا – السعودية – قطر – عمان- الإمارات)، وقيمة المؤشر في سورية العام 1980 كان 0.63 بينما يلاحظ أن قيمة هذا المؤشر لعام 1999 كان للدول التالية بالترتيب (عمان – السعودية- سورية). وهو مايدل على تركز الصادرات لتلك البلدان على الوقود المعدني كما لاحظنا في جدول هيكل الصادرات والذي بلغ **63.3%** من إجمالي هيكل الصادرات.

وقد كانت قيمة المؤشر مرتفعة في عام 2004 بالنسبة للبلدان(الكويت–ليبيا–السعودية–قطر–سورية)، حيث قيمة هذا المؤشر في سورية لعام 1999 كان 0.82، وفي عام 2004 كان 0.43 وإذا درسنا مؤشر هيرشمان حسب تصنيف الدول النفطية وغير النفطية يُلاحظ ما يلي:

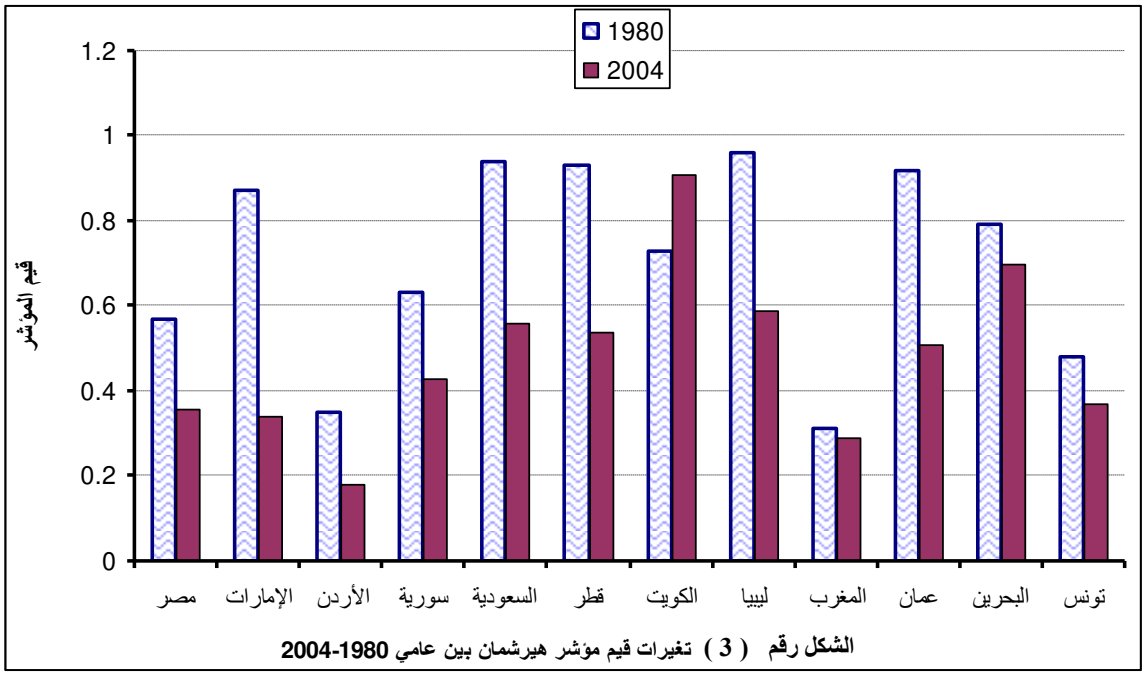
الدول النفطية:

يظهر فيها معامل تركز الصادرات مرتفعاً وهناك بعض الدول التي ازداد معامل تركز صادراتها مثل (الكويت– عمان– السعودية).

الدول غير النفطية:

حاولت هذه الدول التقليص من نسبة تركز الصادرات بين عامي 1980– 2004 وهي كما يظهر في الجدول (تونس – مصر – الأردن – المغرب). **[11]**

يوضح الشكل رقم(3) تغيرات قيم مؤشر هيرشمان بين عامي 1980–2004:



الشكل رقم (3) تغيرات قيم مؤشر هيرشمان بين عامي 1980-2004

إذا ما تم ربط جدول هيكل الصادرات مع هذا الجدول يستنتج بأن قيمة المؤشر هيرشمان الدالة على تركز الصادرات في عدد محدد من السلع يدل على تركز الصادرات للبلدان العربية على النفط كما ظهر في جدول هيكل الصادرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن ترتيب الدول حسب تركز الصادرات اختلفت ما بين عام 1980–2004 ويمكن أن يُعزى ذلك حسب وجهة نظرنا للأسباب التالية:

أ– فيما يخص سوريا يعزى ازدياد مؤشر تركز الصادرات إلى زيادة إنتاج النفط في عقد التسعينات من خلال السماح لدخول شركات تنقيب جديدة مما أدى إلى زيادة صادرات البلد من النفط الذي دل مؤشر هيرشمان على تركز في تصديره، ومن ثم بدأ هذا المؤشر بالانخفاض لأسباب عديدة منها انخفاض احتياطي ما هو مكتشف وتطور صادرات سورية من منتجات أخرى.

ب- يمكن ملاحظة أن انخفاض مؤشر هيرشمان الذي يدل على تركز الصادرات في بعض الدول العربية الأخرى يُعزى لسببين:

الأول: إما انخفاض إنتاج النفط مما أثر مباشرة على هيكل الصادرات العام باعتباره من أهم مكوناته.

الثاني: أو لاعتماد بعض الدول الأخرى على سياسات اقتصادية جديدة تضمن من خلالها تنوع هيكل الصادرات مستشعرة بذلك الخطر المحدّق الذي ينتظر البلدان المعتمدة اعتماداً كلياً على إنتاج وتصدير النفط مع مرور الزمن وانخفاض الاحتياطي العام لهذا النفط كالإمارات العربية المتحدة التي تخطو خطوات ايجابية في مجال التطوير المعلوماتي(من 0.87 عام1980 إلى 0.34 عام 2004).**[11]**

إن مؤشر هيرشمان الذي يدل على تركيز الصادرات في عدد محدد من السلع والذي تبين من خلال هيكل الصادرات العربية بأنه يصب في خانة تصدير النفط العربي يقودنا للتفكير عن مصادر جديدة بإمكانها أن تغني الصادرات العربية وتنوعها احتساباً من انخفاض احتياطي النفط في المستقبل القريب، ولا تخرج سوريا من هذه الدائرة، رغم أن البيئة الاقتصادية لسورية أكثر تشجيعاً في كثير من البلدان العربية وذلك لتنوع مواردها الطبيعية وقوة بعض قطاعاتها التي يمكن أن تشكل دافعاً قوياً للاقتصاد السوري إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، رغم ذلك فإن سورية مدعوة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة كالتجارة الالكترونية باعتبارها فرصة ذهبية وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية لقطاعات خدمية هامة كقطاع السياحة الذي يمكن أن يشكل بنية حقيقية للتجارة الالكترونية باعتماد هذه الأخيرة على السوق الكونية، من خلال التواجد الزماني والمكاني في أي بقعة من الأرض يمكن أن تصل إليها شبكة الانترنت.

الاستنتاجات:

- إن مؤشرات التنافسية العربية لعام 2007 تبين أن هناك مراتب متقدمة لبعض الدول العربية ومراتب متأخرة لبعضها الآخر، يعود هذا التباين إلى الثقل النوعي للثروات المتواجدة في بلد دون الآخر.
- إن مرتبة الابتكار تعتبر منخفضة في معظم الدول العربية، وكذلك مستوى الاستعداد التكنولوجي الذي يتأثر بمستوى البنى التحتية للبلدان العربية كما لاحظنا.
- من خلال دراسة الهيكل السلعي للصادرات العربية نجد أن معظم الصادرات العربية تتركز في الوقود المعدني (النفط).
- إن الواردات العربية في معظمها تتركز في الآلات ومعدات النقل وثم المصنوعات فالأغذية والمشروبات، دون التركيز على المواد المستوردة الأخرى والتي يمكن أن تكون فعالة أكثر إذا ما تم توطينها ودمجها في العمليات الإنتاجية.
- تدل قيم مؤشر هيرشمان على أن تركز الصادرات العربية بدأ كبيرا وهو ينخفض قليلا مع مرور الزمن، ونعزو هذا الأمر إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة كبيرة والى عوامل أخرى كإيجاد البدائل للصادرات بنسبة أقل.

التوصيات:

1. ضرورة الانتباه إلى أن فائض الميزان التجاري لبلد من البلدان يجب ألا يؤخذ كمؤشر رقمي جامد فقط بل يجب دراسة حيثيات هذا الرقم ودلالاته العميقة انطلاقاً من هيكلية الاقتصاد المدروس لذلك البلد وسياساته التنموية.

2. إن اعتماد سورية وبعض الدول العربية على صادرات محددة كالنفط وغيره معرض للأزمات مع تناقص الاحتياطي في المستقبل القريب، ومعرض للأزمات السياسية الدولية وكذلك التحكم بأسعار البيع باعتباره سلعة شديدة الحساسية والأهمية في العالم على الأقل في الوضع الراهن للاقتصاد العالمي الذي يعتمد على هذا النوع من الوقود.
3. يجب التركيز على الصناعات الاستخراجية التي تضيف قيما مضافة على المواد المستخرجة بدلا من الاعتماد على تصدير المواد الخام التي تحرم البلدان العربية من القيم المضافة التي تخلقها الكثير من الصناعات المرافقة، مع العلم أن القيم المضافة المتشكلة من الصادرات النفطية وما شابهها من المنتجات تبقى محدودة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تحكمها هيئات ومنظمات اقتصادية هي في جوهرها سياسية.
4. يجب الاستفادة من قطاعات خدمية متوفرة في العديد من البلدان العربية والتي يمكن أن تشكل بديلا مناسبا عن الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط، فسورية مثلا لديها قطاع سياحي يمتلك كل المؤهلات ليكون أحد البدائل المناسبة لموضوع تصدير المواد الخام.
5. يجب الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحديثة كبديل أيضا عن تصدير المواد الخام في البلدان العربية وخصوصا أن معظم البلدان العربية تمتلك الموارد البشرية الجيدة، والانتباه إلى ما يمكن أن تخلقه التكنولوجيا بكل أشكالها من قيم مضافة تدعم التجارة الخارجية للبلدان كالتجارة الالكترونية وما شابهها.
6. أيضاً لا بد من الانتباه إلى موضوع الواردات التي يمكن أن تغطي احتياجات الطلب المحلي على مختلف السلع سواء كانت هذه السلع للاستثمار أو الاستهلاك. ولا بد من الإشارة إلى أهمية استجرار التكنولوجية وتوطينها بما يمكّن من إعادة إنتاجها بأشكال مختلفة متاحة وخصوصاً فيما يتعلق بإنتاج البرمجيات ومشاكلها، ومن جانب آخر إمكانية استثمارها بالشكل الصحيح الذي يخدم الأهداف التنموية لهذا البلد أو ذاك.

المراجع:

1 – محررو الموقع. التنافسية وتجربة الأردن، <http://www.mafhoum.com/press2/comp76.htm>.

2 – موقع الأسواق نت. الإمارات الأولى في تقرير التنافسية العربية2007، 11.4.2007، دبي، الإمارات، <http://www.alaswaq.net/articles/2007/04/11/7203.html#002>

3 – اجنتاسي، زاكس. *التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية*. ترجمة محمد صبحي الاتربي، دار المعارف، القاهرة، 1969، 25.

4 – موقع إحصائي متخصص. مجموعة مينيواتس التسويقية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006، 2006.12.23، <www.InternetWorldStats.com>

5 – موقع المنتدى الاقتصادي العالمي ، مؤسسة الموارد الصينية، الصين، 2007، 2007.7.18، http://www.weforum.org/en/events/ArabWorldCompetitivenessRoundtable/index.htm>

6 – موقع الاتحاد البرلماني العربي. دمشق، 2007، 2007.5.13، <http://www.arab-ipu.org>

7 – الديواني، شريف. *الحفاظ على زخم النمو*. تقرير التنافسية العربية، المنتدى الاقتصادي العالمي، الملخص التنفيذي وبيانات الدول، جنيف، سويسرا، 2007.

8 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2000. صندوق النقد العربي، الإمارات، أبو ظبي، 2001.

9 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2005. صندوق النقد العربي، الإمارات، أبو ظبي، 2006.

10 – محررو الموقع. موقع صندوق النقد العربي. الإمارات، أبو ظبي، 2007، 2007.7.25، <http://www.amf.org.ae/vArabic/showPage.asp?objectID={F0A9FC41-8321- 4D03-9B04- 354C820591F4>

11 – خضر، حسان. *مؤشر هيرشمان لعامي 1980,1999*.المعهد العربي للتخطيط، شباط 2005، 2007.2.17، <http://www.arab-api.org/cousse 18/c18-13.htm>